

رَوَائِعُ ثَرَاثِ الزَّيْرِيةِ

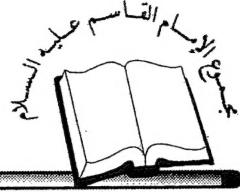
مَنَازِرَةٌ مَعَ مَلْحَدِ

لِلْإِمَامِ نَجْمِ آلِ الرَّسُولِ الْقَاسِمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الرَّسِّي
الْحُسْنِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ (١٦٩ - ٢٤٦ هـ)

مُنْتَزَعٌ مِنَ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ مِنْ مَجْمُوعِ كُتُبِهِ وَرِسَائِلِهِ

وَرِاسَةٌ وَتَحْقِيقٌ

عَبْدُ الْكَرِيمِ أَحْمَدُ جَدْبَانُ
دَارُ الْحِكْمَةِ الْيَمَانِيَّةِ



مناظرة مع ملحد



بسم الله الرحمن الرحيم

[مداخل إلى المناظرة]

قيل: كان وافي^(١) مصر رجل من الملحدین فكان يحضر مجالس فقهاءها، ومتكلميها، فيسألهم^(٢) عن مسائل الملحدین، وكان بعضهم يجيب عنها جواباً ركيكاً، وبعضهم يزجره ويشتمه، فبلغ خبره القاسم بن إبراهيم عليه السلام، وكان بمصر متخفياً^(٣)، في بعض البيوت فبعث صاحب منزله ليحضره عنده، فأحضره، فلما دخل عليه قال له القاسم رضي الله عنه: إنه بلغني أنك تعرضت لنا، وسألت: أهل نخلتنا^(٤)، عن مسائلك، ترجو أن تصيد أغمارهم^(٥) بجبائلك^(٦)، حين رأيت ضعف علمائهم عن القيام بحجج الله، والذب عن دينه، ونطقت على لسان شيطان رجيم لعنه الله: ﴿وَقَالَ لَا تَخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ [النساء: ١١٤].

فقال الملحد: أما إذا عبت أولئك، وعيرتهم بالجهل فإني سائلك، وممتحنك، فإن أجبت عنهم فأنت زعيمهم^(٧)، وإلا فأنت إذا مثلهم.

فقال القاسم عليه السلام: سل عما بدا لك، وأحسن الإستماع، وعليك بالنصفة^(٨)، وإياك والظلم^(٩)، ومكابرة العيان، ودفع الضرورات^(١٠)، والمعقولات، أجيبك عنه، وبالله أستعين، وعليه أتوكل، وهو حسبي ونعم الوكيل.

(١) في (ب) و (د): كان في.

(٢) في (ب): ويسألهم.

(٣) في (ب) و (د): مستخفياً.

(٤) الإنتحال: إدعاء الشيء وتناوله. مفردات الراغب ٤٨٥، وهو هنا بمعنى أهل ملتنا.

(٥) أغمار: جمع غمر بالضم: من لم يجرب الأمور.

(٦) الجبائل: جمع جبالة بالكسر: ما يصاد بها من أي شيء كان - النهاية ٣٣٣/١.

(٧) سقط من (أ) و (ج): أجبت عنهم فأنت زعيمهم.

(٨) النصفة بالتحريك: الإنصاف والعدل.

(٩) الظلم: هو تعدي وتجاوز الأمر الواضح المدلول عليه عقلاً بزيادة منه أو نقصان.

(١٠) أي: بدائه العقول.

[إثبات وجود الصانع وحدوث العالم]

فقال الملحد عند ذلك: حدثني ما الدلالة على إنية الصانع؟^(١)

قال القاسم عليه السلام: الدلالة على ذلك قوله في كتابه عز وجل: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنَبِّئَنَّ لَكُمْ وَنُقِشَ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ثُمَّ لَتَبَلَّغُوا أَشَدَّكُمْ وَمِنْكُمْ مَّنْ يَتَوْفَىٰ وَمِنْكُمْ مَّنْ يَرُدُّ إِلَىٰ أَرْدَلِ الْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا وَتَرَىٰ الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأُنْبِتَتْ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ ﴿٧﴾ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّهُ يُحْيِي الْمَوْتَىٰ وَأَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٨﴾ وَأَنَّ السَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ ﴿٩﴾﴾ [الحج: ٥-٧].

وجه الدلالة في هذه الآية فهو: كون الإنسان تراباً، ثم نطفة، ثم علقة، لا تخلو هذه الأحوال من خلتين: إما أن تكون مُحَدَّثَةً، أو قَدِيمَةً، فإن كانت مُحَدَّثَةً فهي إذاً من أدل الأدلة على وجود إنيته، لعل:

منها: أن المُحَدَّثَ متعلق في العقل بِمُحَدَّثِهِ، كما كانت الكتابة متعلقة في العقل (٢) بكتابتها، والنَّظْمُ بناظمه. إذ لا يجوز وجود كُتَابَةٍ لا كاتب لها، ووجود أثر لا مؤثر له في الحس، والعقل.

ومنها: أن المُحَدَّثَ هو ما لم يكن فَكُوْنٌ، فهو في حال كونه^(٣) لا يخلو من أحد

(١) الآية: تحقق الوجود العميني من حيث مرتبته الذاتية، وقال الراغب: أية الشيء، وإنيته: كما يقال ذاته، وذلك إشارة إلى وجود الشيء، وهو لفظ محدث ليس من لغة العرب. المفردات/٢٩. وفي المعجم الفلسفي/٢٧: إنية منطقيًا: الوجود الفردي المتعين، مقابل الماهية.

(٢) سقط من (ب) و (د): في العقل.

(٣) أي: وجوده.

أمرين:

إما أن يكون هو كَوْن نفسه، أو غيره كَوْنَهُ^(١)!!

فإن كان هو الذي كَوْن نفسه لم يخل أيضا من أحد أمرين:

إما أن يكون كَوْن نفسه وهو معدوم، أو كَوْنَهَا وهو موجود! فإن كان كَوْنَهَا وهو معدوم، فمحال أن يكون المعدوم أوجد نفسه وهو معدوم. وإن كَوْنَهَا وهو موجود، فمحال أن يكون الموجود أوجد نفسه وهو موجود. إذ وجود نفسه قد أغناه عن أن يُكَوَّنَهَا ثانياً. فإذا بطل هذا ثبت أن الذي كَوْنَهُ غيره، وأنه قد لم يمتحِث، إذ^(٢) لو كان محدثاً كان حكمه حكم المحدثات.

وإن كانت الأحوال قديمة فذلك يستحيل، لأننا نراها تحدث شيئاً بعد شيء في حين واحد، في نفس واحدة، فلو كانت^(٣) كلها مع اختلافها في أنفسها وأوقاتها قديمة، لكانت الترايبية نطفة مضغة دما علقمة عظما لحما إنساناً، في حالة واحدة، إذ القدم هو الذي لم يكن، ولم يزل^(٤) وجوده، وإذا لم يزل وجود هذه الأحوال، كان على ما ذكرت وقلت، من كونه تراباً مضغة لحماً عظماً إنساناً، في حالة واحدة، إذ الأحوال لم يسبق بعضها بعضاً، لأنها قديمة، ولأن كل واحد منها^(٥) في باب القدم سواء، فإذا استحال وجود هذه الأحوال معاً في حين واحد، في حالة واحدة، وثبت^(٦) أن الترايبية سابقة للنطفية، والنطفية^(٧) سابقة للحال، التي بعدها^(٨)، صح الحدوث، وانتفى عنها

(١) في (أ) و (ج): كون نفسه وهو معدوم أو غيره كونه.

(٢) في (أ) و (ج): إذا لو كان.

(٣) في (أ) و (ج): ولو كانت.

(٤) الأزل: استمرار الوجود في الأزمنة غير المتناهية، والأزلي: هو من لا يكون مسبوقاً بغيره. التعريفات/

٣٢، المعجم الفلسفي/٩.

(٥) في (ب) و (د): ولأن كلها.

(٦) في (ب) و (د): فصح.

(٧) في (ب): والنطفة.

(٨) في (أ) و (ج): التي معها. وفي (هـ): للحالتين اللتين بعدها.

القديم^(١)، وإذا صح الحدوث فقد قلنا بديًا: إن المحدث متعلق في العقل بمحدثه.
قال الملحد: وما أنكرت أن تكون^(٢) الأحوال حديثة، وأن العين — التي هي
الجسم — قديمة.

قال القاسم عليه السلام: أنكرت ذلك من حيث لم أره منفكا عن هذه الأحوال
بته، ولا جاز أن ينفك^(٣) (فلما لم أره منفكا من هذه الأحوال ولا جاز أن ينفك)،
كان^(٤) حكم العين كحكم الأحوال في الحدوث.

قال الملحد: ولم؟

قال القاسم عليه السلام: من قَبِلَ أنها — أعني العين — إذا كانت قديمة وكانت
الأحوال محدثة، فهي لم تنزل تحدث فيها الأحوال، وإذا قلت لم تنزل تحدث فيها
ناقضت، لأن قولك: لم تنزل خلاف قولك: تحدث. والكلام إذا اجتمع فيه إثبات شيء
ونفيه في حال واحد استحال. وذلك أنها إذا لم تنزل تحدث فيها، فقد أثبتتها قديمة^(٥) لم
تنزل تحدث فيها، وإذا كان هذا هكذا فهي لم تسبق الحدث، فقد صار الحدث قديما،
لأنه صفة الجسم الذي هو قديم، وإذا كانت صفته استحال أن تكون صفة القديم الذي
لا يخلو^(٦) منها ولا يزول عنها محدثة^(٧)، وهذا محال بين الإحالة، لأن فيه تشييت المحدث
قديما، والقديم محدثا.

قال الملحد: فما أنكرت أن تكون هذه الأعيان هي التي فعلت الأحوال؟
قال القاسم عليه السلام: بمثل ما أنكرت زيادتك الأولى، لأنه لا فرق بين أن

(١) في (أ): العدم. مصحفة.

(٢) في (أ) و (ج): ما أنكرت أن تكون الأحوال. وفي (هـ): ما أنكرت أن هذه الأحوال. وفي (د): ما
أنكرت هذه الأحوال.

(٣) سقط من (ب): ولا جاز أن ينفك.

(٤) سقط من (و): ما بين القوسين. وفي (هـ) و (و): فكان.

(٥) في (أ) و (ب): قديما.

(٦) في (د): لم يخلو.

(٧) في (ب) و (د): يزال عليها. وفي (و): يزد. وفي (أ) و (و): محدثا.

تكون هي الفاعلة، وهي لم^(١) تسبق فعلها، أو تكون هي قديمة وهي لم تسبق صفاتها^(٢)، لأن الفاعل سابق لفعله متقدم له، وكذلك القدم الذي لم يزل، سابق للذي لم يكن، لأن في إثبات الفعل له إثبات حدث فعله، وإذا لم يسبق فعله فقد جمعت بينهما في حال واحد، وثبتت للشيء الواحد القدم والحدث في حالة واحدة، وهذا محال بين الإحالة.

[نظرية الميول والصورة وحدث الأشياء من بعضها]

قال [الملحد]: فإني لم أر كَوْنَ شيء إلا من شيء، فما أنكرت أن تكون الأشياء لم تزل يتكون بعضها من بعض؟ وما أنكرت أن يكون الشيء الذي هو الأصل قديماً؟ قال القاسم عليه السلام: أنكرت ذلك أشد الإنكار، وذلك أن الشيء الذي هو الأصل لا يخلو من أن يكون فيه من الأحوال والهيئات والصفات مثل ما في فرعه، أو ليس كذلك؟! فإن كان فيه مثل ما في فرعه، فحكمه في الحدث كحكمه، وقد تقدم^(٣) الكلام في هذا المعنى بما فيه كفاية، على أنا نجد الصور والألوان والهيئات والصفات بعد أن لا نجدها فيه^(٤)، ووجود الشيء بعد عدمه هو أدل الدلالة على حدثه!!

فحدثني عن الصورة^(٥) من أي أصل حدثت^(٦)؟ فإن قلت إنها قديمة أحلت، وذلك أنها لا تخلو من أمور.

(١) في (أ): لمن. مصحفة.

(٢) في (أ) و (ج): أو تكون قديمة لم تسبق صفاتها.

(٣) في (هـ) و (و): ثم.

(٤) في (ب): لم نجدها. وسقط من (أ): فيه.

(٥) في (هـ): عن الصور. والصورة: العرض، وهي ما قابل المادة وقد عني أرسطو بهذا التقابل وبنى عليه فلسفته كلها، وطبقه في الطبيعة وعلم النفس والمنطق. والإله عنده صورة بحتة، والنفس صورة الجسم، ولا يتم وجودها إلا بالفعل دون وجود ما حلت فيه. انظر: المعجم الفلسفي/١٠٧، التعريفات/١٧٨.

(٦) في (ج): من أي شيء حدثت.

أحدها: أن الصورة لو كانت قديمة لكانت في هذا المصوّر^(١) الذي ظهرت فيه الصورة، أو في عنصره الذي تسمونه "هيولى"^(٢)، فإن كان في هذا المصوّر بّان فساد قولكم ودعواكم، إذ قد نجده بخلاف^(٣) هذه الصورة، وإن كانت في الذي تسمونه "هيولى"، فلا بد إذا ظهرت في هذا المصوّر أن تكون قد انتقلت عنه إلى هذا^(٤) فإن قلت: انتقلت. أحلت، لأن الأعراض^(٥) لا يجوز عليها الانتقال، على أن في الصورة ما يرى بالعيان، فإن كانت منتقلة فما بالها خفيت عند الانتقال، وظهرت عند الليث؟! وفيه حلة أخرى وهي: أمّا^(٦) لو كانت في الأصل^(٧)، ثم انتقلت عنه إلى فرعها^(٨)، فقد جعلت لانتقالها غاية ونهاية، وإذا جعلت لها غاية ونهاية^(٩) فقد صح حدث^(١٠) الذي انتقلت عنه هذه الأحوال^(١١).

فإن قلت: لم تزل تنتقل. كان الكلام عليك في هذا المعنى، كالكلام الذي قدمناه آنفاً في "باب لم تزل تحدث".

(١) المصوّر: الجسم، أي جسم.

(٢) الهيولى: القطن. وشبه الأوائل طينة العالم به. وهو السلم. والسلم هو الضباب الرقيق. وهو في اصطلاحهم موصوف بما يصف به أهل التوحيد. الله تعالى أنه موجود بلا كمية ولا كيفية، ولم يقتصر به شيء من سمات الحدث ثم حلت به الصنعة، واعتضت به الأعراض، فحدث منه العالم.

(٣) في (ب) و (د): على غير.

(٤) أي: عن الهيولى إلى المصوّر. وسقط من (هـ): عنه إلى هذا.

(٥) أي: المصوّر.

(٦) أي: الصورة.

(٧) يعني: الهيولى.

(٨) لعله: فرعه، أي فرع الأصل الذي هو الهيولى وفرعه المصوّر.

(٩) في (ب): جعلت الانتقال لها غاية ونهاية.

(١٠) سقط من (ب): صح.

(١١) لأنها قد تخلفت عنه فدل ذلك على أمّا غير ذاتية، لأن ما بالذات لا يتخلف، ودل ذلك على جواز ثبوته له وانستفائها عنه، وإذا جاز ذلك لم يصح أن يثبت له إلا لفاعل أو علة قديمة موجبة، والثاني باطل كإثباتها له لذاته، فدل ذلك على أمّا لفاعل، وأمّا محدثة وأن ملازمتها للجسم دليل حدوثه. تعلية للسيد بدر الدين الحوثي.

وفيه معنى آخر وهو: أنك إذا جعلت الأشياء في وهمك شيئين، إذا أفردت كل واحد من صاحبه نقص، وانتهى إلى حد ما وقل، وإذا جمعت كل واحد إلى صاحبه زاد، وانتهى إلى حد ما وكثر، أفليس^(١) إذا انتهى في حال، وزاد فكثير أو نقص فقل، فالنقص والزيادة يخبران بالنهاية عنه^(٢)؟! وإذا ثبت فيه النهاية، ثبت فيه الحدث^(٣)!!!

[نظرية الكمون والظهور]

قال الملحد: ما أنكرت أن تكون صورة التمرة والشجرة كامنة في النواة، فلما وجدت ما شاكلها ظهرت؟!

قال القاسم عليه السلام: إن هذا يوجب التجاهل، وذلك أنا لو تتبعنا أجزاء النواة لم نجد فيها ما زعمت.

وشيء آخر وهو: أنه لو جاز هذا لجاز أن يكون الإنسان كامنة فيه^(٤) صورة الخنزير، والحمار، والكلب، وإذا كان ذلك كذلك، كان^(٥) الإنسان إنسانا في الظاهر، كلبا، حمارا، خنزيرا، فيلا، في الباطن!! فإن قلت ذلك، لحقت بأصحاب سوفسطاء^(٦).

(١) في (هـ): فليس.

(٢) في (أ): عنه بالنهاية.

(٣) وهذا يوافق قول زين العابدين عليه السلام في جوابه على الخارجي: كيف يستحق الأزل من لا يمتنع من الحدث. أي: الحوادث المنقضية.

(٤) في (أ): في.

(٥) في (أ) و (و): والكلب، فيكون الإنسان.

(٦) في (هـ) و (و): أصحاب. والسوفسطائيون: جماعة يونانية اتخذت من التدريس مهنة لها، وكان همها تعليم الشباب اليوناني الفضيلة، ويعنون بالفضيلة مقدرة الشخص على أداء وظيفته في الدولة، وكان ابتداء وجودهم حوالي ٤٨٠ ق م، أما كتب المقالات الإسلامية فتقسمهم إلى ثلاث فرق واصطلحت على تسميتهم بالعنادية، والعندية، واللاأدرية، فالأولى تنكرفي الأصل حقائق الأشياء، فليس ثمة حقيقة مؤكدة. والثانية الحقيقة هي ما تبدو لها فحسب، فإذا كان في يدي قلم فإنه قلم، وقد يكون عندك شيء آخر. والأخيرة اتخذت من كلمة لأأدري منهجا، فإذا ما سئلوا عن شيء فإنهم

فإن شئت تكلمنا فيه. على أنه قد ظهر من حقهم لأهل العقول ما يزعمهم^(١) عن القول بمقاتلتهم.

قال الملحد: وكيف يجوز أن يكون الإنسان إنساناً في الظاهر، وكلباً حماراً ختيراً فيلاً^(٢)، في الباطن؟! قال القاسم عليه السلام: كما جاز أن تكون صورة التمرة والنخلة كامنة في النواة!!

قال الملحد: فإن بين التمرة والنخلة والنواة مشاكلة، وليس بين الإنسان والكلب مشاكلة.

قال القاسم عليه السلام: لو كان بين التمرة والنخلة والنواة مشاكلة مع اختلاف الصورة، لجاز أن يكون بين الإنسان والكلب مشاكلة!!

قال الملحد: فإن النواة إذا انتقلت من صورتها، انتقلت إلى صورة النخلة^(٣).

قال القاسم عليه السلام: وكذلك الإنسان إذ تفرقت أجزاؤه جاز أن يكون كلباً في الطبع والقوة والهيولية عندك، فمهما أثبت به فيه من شيء^(٤) تريد الفرق بينهما فهو لي عليك، أو مثله.

ووجه آخر وهو: أن الصورة لو كانت في الأصل نفسه، لكان الأصل نفسه هو التمرة، لأن التمرة إنما بانّت من^(٥) سائر المصنورات، وعرفت من غيرها بالصورة، فعلى هذا يجب أن يكون أصلها التمرة، وهذا مكابرة العقول، لأنه لو كان هذا هكذا، لكان

لا يدرون، وإذا ما شكوا فإنهم يشكون في أنهم شكوا.

(١) في (ب) و (د): يرغبهم.

(٢) سقط من (هـ) و (و): فيلاً.

(٣) سقط من (أ): قول القاسم وجواب الملحد عليه.

(٤) في (أ) و (ج): فمهما أثبت به من شيء. وفي (ب): فمهما ثبت من شيء. وفي (د): فمهما أثبت

به فيه من شيء. وفي (هـ): فمهما أثبت به من شيء. وفي (و): فمهما أثبت به شيء. ولفقت

النص من الجميع.

(٥) في (ب) و (د): عن.

ظهورها في نواتها أقرب وأشهر وأعم، ولم يستحل وجود صورتين معا^(١) في حين واحد. قال الملحد: إن النواة هي ثمرة بالقوة الهيولية، أعني أنها إذا انتقلت لم تنتقل إلا إلى شجرتها، ثم إلى ثمرتها، ثم تعود إلى أصلها، ثم تصير نواة في وسطها. قال القاسم عليه السلام: لو كان هذا هكذا، لكانت الطبيعة^(٢) التي هي الأصل ثمرة بالقوة الهيولية، إن كنت ممن يقول بالدهر، وإن كنت ثنويا فالنور والظلمة، وما أصلّت من أصل فيجب على هذا أن يكون ذلك الأصل ثمرة بالقوة، لأنها إذا انتقلت انتقلاتها صارت ثمرة، وهذه مكابرة^(٣) واضحة، وذلك يوجب عليك أن الأصل البحث: ثمرة، نواة، خوخة، باذنجانة، لأنه جائز عندك الانتقال من صورة إلى صورة. وإن^(٤) كان حكم الأصول في الهيات^(٥) خلاف حكم الفروع فسنقول فيه قولاً شافياً إن شاء الله.

قال الملحد: إن صحّحت أن^(٦) حكم الأصول حكم الفروع^(٧)، تركت مذهبي، فإنه قد عظمت عليّ الشبهة في هذا الموضع. قال القاسم عليه السلام: اعلم أن طرق العلم بالأشياء مختلفة. فمنها: ما يعرف بالحس. ومنها: ما يعرف بالنفس. ومنها: ما يعرف بالعقل. ومنها: ما يعرف بالظن والحسبان.

(١) سقط من (ب) و (هـ): معا.

(٢) سقط من (ب): لكانت الطبيعة.

(٣) في (هـ): وفي هذا مكابرة. وفي (و): وهذا مكابرة.

(٤) لعله عطف على قوله في الجواب السابق حيث قال: أشد الإنكار، وذلك أن الشيء الذي هو الأصل لا يخلو من أن يكون فيه من الأحوال. في (ب): فإن.

(٥) في (ب) و (د): الأصول والهيات.

(٦) في (ب): بأن.

(٧) في (ج): إن صححت أن حكم الأصول في الهيات خلاف حكم الفروع تركت مذهبي.

فأما الذي يعرف بالحس فطرقه خمس:

سمع، بصر، شم، ذوق، لمس.

فالسمع طريق الأصوات، والكلام.

والبصر طريق الألوان، والهيئات.

والذوق طريق المطعوم.

والشم طريق الأرياح^(١).

واللمس طريق اللين والخشونة.

وما يعرف بالنفيس فالخجل، والوجل، والسرور، والحزن، والصبر، والجزع، واللذة، والكراهية، وما أشبه ذلك من التوهم، وغيره.

وأما ما يعرف بالعقل فشيتان:

أحدهما: يدرك^(٢) بديته مثل تحسين الحسن، وتقبيح القبيح، وحسن التفضل، وشكر المنعم، ومثل تقبيح كفر المنعم، والجور، وما يجانسه من علم بدائه العقول.

والوجه الثاني هو: الإستنباط، والإستدلال، الذي هو نتيجة العقول^(٣) كمعرفة الصانع، وعلم التعديل، والتجويز، والعلم بحقائق الأشياء.

وأما ما يعرف بالظن والحسبان فهو: القضاء^(٤) على الشيء، بغير دليل، فهذا ربما يصيب، وربما يخطي، وإنما لخصت لك هذا كله، ليكون عوناً لنا فيما تأخر من كلامنا، ويكون أحد^(٥) المقدمات التي نرجع إليها، فكل^(٦) شيء من هذه العلوم لا يصاب إلا من طريقه، ولو حاولته من غير طريقه لتعسر عليك، وكنت كمن طلب

(١) في (ب): الروائح. وفي (د): الأرياح.

(٢) في (ب) و (د): يعرف.

(٣) في (ب) و (د): العقل.

(٤) القضاء هنا بمعنى: الحكم.

(٥) في (ب) و (د): إحدى.

(٦) في (ب): وكل.

عِلْمُ الألوان بالسمع، وعِلْمُ الذوق بالعين.

فأما أحوال^(١) الأجسام فإن^(٢) طريق المعرفة بها من جهة البصر، والبصر لا يؤدي إلى الإنسان إلا الأجسام، لأن الأجسام لا يجوز أن^(٣) تخلو من هذه الصفات، فيتوهمه ويمثله^(٤) في نفسه خاليا منها، فإذا لم يجر ذلك، ثبت أن الأجسام لا تخلو من هذه الصفات، وأنه لا يكون حكم أصولها إلا كحكم فروعها.

[علة وجود الأشياء وفسادها]

قال الملحد: إنهم يزعمون أن علة كون الأشياء، وفسادها حركات الفلك، وسير الكواكب، وبعضهم يقول: إن علتها تمازج الطبيعتين، أعني النور والظلمة، وبعضهم يقول غير ذلك.

قال القاسم عليه السلام: الدليل على فساد قولهم: قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَمِنْكُمْ مَّنْ يُتَوَفَّىٰ وَمِنْكُمْ مَّنْ يَرْدُّ إِلَىٰ أَرْدَلِ الْعُمْرِ﴾ [الحج: ٥]، وقوله: ﴿وَمَنْ نُّعَمِّرْهُ نُنَكِّسْهُ فِي الْخَلْقِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [يس: ٥٥].

فلو كان علة كونه ما ذكروا^(٥) لكان الإنسان لا يتوفى في طفوليته، ولا يفسد كونه، مع وجود علة كونه، اللهم إلا أن يُقرُّوا بحدوث علة الفساد، فيكونوا حينئذ تاركين لمذهبهم، فإن قالوا: بل علة كونه وفساده قديم. فالشيء^(٦) إذا كان فاسدا في حال، كان فيها صالحا، إذ عللها موجودة، ومحال أن تكون عللها موجودة ويتوفى

(١) يعني: الصور، التي هي الأعراض.

(٢) في (ب) و (د): فإنما.

(٣) سقط من (أ): يجوز أن.

(٤) أي: يستوهم الإنسان الجسم خاليا من الصفات، لأن منها الطول والعرض والعمق ولو تجرد منها لخرج عنه كونه جسماً.

(٥) في (أ) و (هـ) و (و): ما ذكر.

(٦) هذا جواب عليهم.

هذا في الطفولية، ويرد هذا إلى أرذل العمر، وينكس هذا في الخلق. إذ يعمر^(١)؛ إن هذا لعمرى لعكس العقول.

قال الملحد: لو لزهم ذلك، للزمك حين زعمت: أن الله علة كون الأشياء وفسادها، مثل ما ألزمت خصومك.

قال القاسم عليه السلام: ولا سواء! وذلك أنا لا نزعم أن الله علة كون الأشياء وفسادها، بل نزعم: إن الله تعالى هو الذي كون الشيء، وأفسده من غير ما^(٢) اضطرار. والدليل على أن الله عز وجل ليس بعلة فعله^(٣) ذلك؛ أن أفعاله مختلفة الأحوال، منتقلة الصفات. فلو كان هو العلة لما زال شيء عن صفته، لأنه عز ذكره قدم، والقدم لو كان علة شيء، لم يزل معلوله، كما لم يزل هو في ذاته، وزوال الأشياء عن صفاتها يدل على أن الله عز وجل ليس بعلة ولا معلول.

فقال الملحد حينئذ^(٤): بارك الله فيك، وفي من ولدك، فقد أوضحت ما كان ملتبسا عليّ؛ وإني سائلك عن غيرها، فإن أجبتني عنها كما أجبت أسلمت.

قال القاسم عليه السلام: إن أسلمت فخير لك، وإن أصررت فلن يضر الله إصرارك! سل عما بدا لك.

[توحيد الخالق]

قال الملحد: ما الدلالة على أن صانع العالم واحد؟

قال القاسم عليه السلام: لأنه لو كان أكثر من واحد، لم يخل من أن يكون كل واحد من الصانعين حياً، قادراً. أو ليس كذلك؟! فإذا^(٥) كان كل واحد منهما حياً

(١) في (أ) و (ج): أو يعمر.

(٢) سقط من (ب) و (هـ) و (د): ما.

(٣) سقط من (أ) و (ب) و (ج) و (د): فعله.

(٤) في (هـ): عند ذلك.

(٥) في (ب) و (د) و (و): فإن.

قادرا، لم يكن محالا متى أراد هذا خلق شيء، أن يمنعه الآخر من خلقه لذلك الشيء بعينه، ولو منعه صاحبه من ذلك، كان الممنوع عاجزا، وذلك عجزه على حدثه! وإن تمناعا، وتكافأت قواهما، وقع الفساد، ولم يتم لواحد منهما خلق شيء، ودخل على كل واحد منهما العجز، إذ لم يقدر كل واحد منهما على مراده. فلما وجدنا العالم منتظما، مُتَّسِقَ التدبير، دلنا على^(١) أن صانع ذلك ليس باثنين، ولا فوق ذلك.

قال الملحد: ما أنكرت أن يتَّفَقَا، ويصطلحا؟

قال القاسم عليه السلام: إن الإتفاق والإصطلاح يدلان على حدث من تعمدتهما، لأنهما لا يتفقان إلا عن ضرورة، والمضطر فمحدث لا محالة.

قال الملحد: إنهم يقولون: إن صانع الخير لا يأتي بالشر أبداً، وكذلك صانع الشر لا يأتي بالخير أبداً^(٢).

قال القاسم عليه السلام: إن هذا مكابرة العقول.

قال الملحد: وكيف ذلك؟

قال القاسم عليه السلام: لأن ذلك يدعو إلى القول بأن أحدا لم يذنب قط، ثم اعتذر من ذنبه^(٣)؛ وإلى القول بأن إنسانا واحدا لم يصدق ولم يكذب، ولم يضل ولم يهتد^(٤)، ألا ترى أنهم^(٥) يزعمون أن انتحالهم حق، وأنه واجب على الناس الرجوع إلى مذهبهم، فإن كان الشيء الواحد لا يأتي بالخير والشر، فحدثني من يدعون إلى مذهبهم؟ فإن قالوا: الخير. قيل: فإن الخير لا يضل أبدا. وإن قالوا: الشر. فالشر لا

(١) في (ب) و (د): واتسق تدبيره. وسقط من (أ) و (ب) و (ج) و (د): على.

(٢) الشر قسمان: الأول شر ليس من صنع الله وهو الفساد والمعاصي وما شابهها. والثاني من الله وهو شر في تصور الإنسان وخير في الواقع وذلك مثل: الجذب والمرض والفقر وما شابه، وهو المقصود هنا.

(٣) أي: تاب وصلاح بعد فساده.

(٤) في (هـ): لم يصدق ويكذب ولم يضل ويهتد.

(٥) أي: الثنوية أصحاب الظلمة والنور.

يهتدي أبدا. فليت شعري من هذا^(١) الذي يدعونه إلى مذهبيهم.

قال الملحد: لعمرى لقد أَلْطَفْتُ^(٢) في الإستخراج على القوم، ولعمرى إن هذا مما يقطع شغبيهم، ولكنهم يقولون: لما كان في العالم خير وشر، دلنا ذلك على أنهما من أصليين قديمين.

قال القاسم عليه السلام: أما وجود الخير والشر في العالم، فإننا نجده؛ إلا أن هذا يدلنا على أن صانع العالم واحد.

والدليل على ذلك: أن الخير والشر، معتقبان على الخير والشرير، ووجدناهما محدثين، وقد قدمنا الكلام في هذا المعنى بما فيه كفاية، وبينا أن العالم أصله وفرعه محدث، وأن المحدث يقتضي المحدث، (فإن كان حكم فاعله كحكمه، أوجب ذلك حدوث صانع العالم، ويقتضي المحدث^(٣))، فإن كان هذا هكذا، فلكل صانع صانع، إلى مالا نهاية له، وقد بينا فساده آنفا^(٤).

ووجه آخر وهو: أن الخير والشر ليس اختلافهما يدل على قدمهما، ليس اختلافهما بأعظم^(٥) من اختلاف الصور والهيئات. وقد قلنا: إن اختلافهما يدل على من خالف بينها، واخترعها^(٦) مختلفة، فلو كان الخير والشر وسائر المختلفات قديمة، لكان فيها دفع الضرورات.

ووجه آخر: ذلك^(٧) أنا نرى خيرا لمعنى، وشرى لمعنى آخر، ونرى الخير والشر

(١) في (أ) و (ج): ما هذا.

(٢) في (أ) و (ب) و (ج) و (د): لطف.

(٣) سقط من (ب) و (د): ما بين القوسين.

(٤) في (هـ) و (و): أيضا.

(٥) في (أ) و (ب) و (ج) و (د): بأكثر. وفي (هـ): أعظم.

(٦) في (أ): إن اختلافهما يدل على من خالف بينهما واخترعها. وفي (ج): إن اختلافها يدل على من خالف بينهما واخترعها. وفي (و): إن اختلافهما يدل على من خالف بينها واخترعها.

(٧) سقط من (أ) و (ج): ووجه آخر. وفي (هـ): وهو.

مجتمعين في حين^(١) واحد، فلا يخلوان في حال اجتماعهما من أمور: إما أن يكونا اجتماعاً بأنفسهما، أو جمعهما غيرهما، فإن كانا اجتماعاً بأنفسهما فمحال^(٢)، وذلك أنهما ضدان، والضدان لا يجتمعان بأنفسهما، لأننا^(٣) نشاهد نفورهما، وفرار كل واحد من صاحبه، فإذا فسد ذلك، لم يبق إلا أن جامعا جمعهما.

ووجه آخر وهو: أنه لو كان وجود الخير والشر، دآلا على أن لهما أصلين قديمين، لكان وجود الطبائع الأربع دآلا على أن لها أصولا قديمة، وإذا كان هذا هكذا، دلنا على أن شاهدهم شاهد زور.

[حكمة خلق العالم]

قال الملحد: فإذا لم يكن العالم واحدا قديما، ولا كان^(٤) مزاج الاثنين، وكان صنعا من صانع قديم؛ فحدثني. لِمَ خلق الله هذا العالم؟

قال القاسم عليه السلام: إن هذا الكلام فرع من أصل، فإن سلّمت لي الأصل كلمتك فيه، وإلا نازعتك في الأصل.

قال الملحد: وما ذلك الأصل؟

قال القاسم عليه السلام: هو أن تعلم بالدلائل: أن العالم محدث، وأن له محدثا، ثم تعلم: أن محدثه واحد، قديم؛ ثم تعلم: أنه قادر، حي، حكيم في نفسه، وفعله.

قال الملحد: قد دلت على الصانع، وعلى أنه واحد، فما الدليل على أنه قادر حي حكيم؟

قال القاسم عليه السلام: الدليل على ذلك أنا وجدنا الفعل المتقن المحكم متعذرا

(١) في (هـ): حال.

(٢) في (ب) و (ج) و (هـ): فذلك يستحيل.

(٣) في (أ) و (ج) و (و): مع أنا.

(٤) سقط من (هـ): وكان.

إلا على القادر الحي الحكيم العالم؛ فلما وجدنا الفعل المحكم واقعاً، دلنا ذلك على أن صانعه عالم، قادر، حي، حكيم.

قال الملحد: فهل وجدت الفاعل الحكيم القادر سوى الإنسان؟

قال [القاسم]: لا.

قال [الملحد]: أفقول إنه إنسان؟

قال [القاسم]: إني وإن لم أجد إلا إنساناً، فلم يقع الفعل منه لأنه إنسان، إذ قد وجدنا إنساناً تعذر عليه الفعل، فلما وجدناه متعذراً عليه؛ دلنا ذلك على وجود فاعل ليس بإنسان^(١).

ألا ترى أننا لما قلنا: إنه لا يجوز كون الفعل إلا من قادر حكيم، جائر منه ذلك. فكان قولنا فيه مستمراً؛ ولما لم يستمر القول في ذلك^(٢) لم نقل به.

قال الملحد: قد أبلغت في هذا، فارجع إن شئت إلى مسألتني.

قال [القاسم]: سل^(٣).

قال [الملحد]: لم يخلق الله العالم؟

قال القاسم عليه السلام: قال الله سبحانه: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢]، وقال: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، وقال: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ مِمَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [الحاثية: ١٣]. فأخبر أنه خلقنا للعبادة، والابتلاء، وليبلغ بنا إلى أرفع الدرجات، وأعلى المراتب.

(١) لأن تخلف القدرة والحكمة عن بعض الناس دليل على أنها لم تحصل للآخرين لعل كوفهم من الناس، إذ قد وجدنا ناس لم تحصل لهم فدل على أنها حصلت ممن يعلم ويقدر من الناس بجعل جاعل، لا لعل أنه إنسان. وذلك يدل على أن القدرة والحكمة لا تتوقف على الإنسانية. تعلية السيد بدرالدين الحوئي.

(٢) أي: في الإنسان وقدرته.

(٣) سقط من (هـ): ما بين القوسين.

قال الملحد: فما دعاه إلى خلقنا؟ الحاجة خلق؟

قال القاسم عليه السلام: أما قولك: ما دعاه؟ فمحال.

وذلك أنه لم يزل عالما بلا سهو، ولا غفلة. فقولك: ما دعاه^(١)؟ محال. لأن الدعاء، والتنبيه، والتذكير، إنما يحتاج إليها الغافل؛ فأما الذي لا يجوز أن يغفل، فمحال أن يدعوه شيء إلى شيء؛ إذ لا غفلة هناك، ولا سهو. والدليل^(٢) على ذلك: أن الغفلة من الدلالة على الحدوث؛ وقد قامت الدلالة على أنه قديم. وأما قولك: الحاجة خلق؟ فالحاجة أيضا من صفات المحدثين، والقديم يتعالى عنها.

قال الملحد: فلم خلق؟!

قال القاسم عليه السلام: أما قولك: لم خلق؟ فقد أجبتك، وذلك في الجوابين السابقين لهذا. لأن قولك "لم"؟ سؤال. وقولي: "لأن" إجابة.

قال الملحد: فما وجه الحكمة في خلق العالم، وخلق الممتحنين؟

قال القاسم عليه السلام: وجه الحكم في ذلك، أنه إحسان، أو داع إلى إحسان، وكل من أحسن، أو دعا إلى إحسان، فهو حكيم فيما نعرفه.

قال الملحد: وكيف يكون حكيمًا من خلق خلقا فألمه بأنواع الآلام؟ وامتحنه بضروب من الإمتحان، أخبرني عن وجه^(٣) الحكمة في ذلك، من الشاهد؟

قال القاسم عليه السلام: أما قولك: كيف يكون حكيمًا، من خلق خلقا، فألمه بأنواع الآلام؟ فوجه الحكمة في ذلك من الشاهد^(٤)، أنا وجدنا من الآلام في الشاهد ما هو داع إلى الإحسان. من ذلك: ضرب المؤدبين للصبيان^(٥) ومنه الحجامة، والفصد^(٦)،

(١) في (هـ): فما دعاه.

(٢) في (ب) و (ج) و (د): والدلالة.

(٣) في (أ): خبرني بوجه. وفي (د): خبرني ما وجه. وفي (ب) و (ج): خبرني عن وجه.

(٤) في (هـ): في الشاهد.

(٥) في (هـ) و (د): المؤدبين والصبيان. وفي (د): المؤدبين الصبيان.

(٦) الفصد: شق العروق، والمراد الحجامة.

وشرب الأدوية الكريهة؛ كل ذلك داعية إلى الإحسان، وإلى شيء حسن في العقل، فإذا كان من الآلام^(١) في الشاهد ما هو كذلك، فكل ما^(٢) كونه من قبل الله عز وجل، مثل الموت والمرض والعذاب وغيره، حكمة في الصنع، وصواب في التدبير، إذ كان كل ذلك داعية إلى إحسان.

قال الملحد: ما الدليل على أن ذلك داعية إلى الإحسان؟

قال القاسم عليه السلام: الدليل على ذلك أنها أفعال الحكيم، وقد صح أن الحكيم إنما^(٣) يفعل هذه الأشياء، التي هي الترغيب في السلامة والصحة والخير، والترهيب من الغم والشر^(٤) والسقم. ومن رغب في الخير، فحكيم في ما نعرفه.

وأما قولك: لم امتحن امتحانات، عطب^(٥) أكثرهم عندها؟

فإننا نقول في ذلك ولا قوة إلا بالله: إن الله سبحانه إنما امتحانه وأمره ونهيته، داعية له إلى الخير، فمن عطب فمن قبل نفسه عطب^(٦)، لأنه لم يأتمر بما أمره الله سبحانه؛ ولا انتهى عما نهاها عنه، ولو كان انتهى عما نهاها عنه، وركب ما أمر به، لكان يؤديه ذلك إلى الفوز العظيم.

فهو: من قبل نفسه عطب؛ لا من قبل الله عز وجل.

ومثل^(٧) ذلك فيما نعرفه: أن حكيما من حكمائنا لو أعطى عبدا له دراهم، وقال لهم: اتجروا، فإن ربحتم، ولم تفسدوا، فأنا معطيكم ما يكفيكم، وإن لم تفعلوا عاقبتكم. فأطاعه منهم قوم، وعصاه آخرون، لم ترجع اللائمة عليه، بعضيائهم إياه؛ ولكنها لاحقة بهم، حين عصوه، ولم يخرج دعاء سيدهم إياهم وعطيتهم من الحكمة؛

(١) في (هـ): الأدوية.

(٢) في (أ) و (ج) و (هـ): ما هو كونه من قبل.

(٣) في (ب) و (د): لأنه فعل الحكيم، والحكيم إنما.

(٤) في (هـ) و (و): الغم والسقم والشر.

(٥) في (ج): غضب. (مصحفة).

(٦) في (ب) و (د): داعية له إلى الحكمة، فالمأمور من قبل نفسه عطب. وسقط من (أ) و (ج): عطب.

(٧) في (ب): مثال.

إذ لم يدعهم به إلا إلى الإحسان، فلما كان ذلك كذلك، كان الله حكيما، بامتحانه وأمره^(١) ونهيه.

قال الملحد: إن الله يعلم ما هم صائرون إليه، ونحن لا نعلم ذلك^(٢).

قال القاسم عليه السلام: إن الجهل، والعلم^(٣)، لا يحسن الحسن، ولا يقبح القبيح، وذلك لأنه^(٤) لو كان حسنا لأن الأمر به يعلم أنه يفعله^(٥) لكان ذلك قبيحا، إذا^(٦) كان الأمر بما يصير إليه المأمور جاهلا، فلما^(٧) لم يكن ذلك قبيحا لجهل الأمر منا، لأنه إنما^(٨) أمر بالحسن ودعا إلى الحسن، وإن كان جاهلا بما يصير إليه المأمور [دل ذلك على أنه لا فرق بين أن يكون الأمر بالحسن، والداعي إلى الحسن، جاهلا بما يصير إليه المأمور]^(٩)، أو عالما.

وشيء آخر: وهو أنه لو كان الإمتحان قبيحا، إذا علم أنه يُعصى، لكان لا شيء أقرب من إعطاء العقل، لأنه إنما يُعصى عند وجوده، ويُستحق الذم والمدح به، فلما كان إعطاء العقل عند الأمم كلها موحدها وملحدها حسنا، دل ذلك على أن الإمتحان والخلق والأمر بالحسن كله حسن، علم أنه يعصى^(١٠) أو^(١١) يطيع.

قال الملحد: فلم مزج الخير بالشر ولم صار واحد غنيا، وواحد فقيرا، والآخر قبيحا، والآخر حسنا؟

(١) في (ب) و (د): بأمره.

(٢) يعني أن ما ذكر القاسم غير مطابق، لأن الله يعلم مصير المتحنيين، والسيد لا يعلم.

(٣) يعني الجهل منا. والعلم من الله.

(٤) في (أ) و (ب) و (ج) و (د): أنه.

(٥) في (ب): بفضلته. (مصحفة).

(٦) سقط من (ب): ذلك. و في (أ) و (ب) و (ج) و (د): إذ.

(٧) في (ب): ولما.

(٨) في (ب): لجهل الأمر لأنه أمر.

(٩) زيادة توضيحية لا بد منها لانتظام الكلام.

(١٠) في (ب): أم.

قال القاسم عليه السلام: إن هذه الدار دار امتحان، ودار ابتلاء، وحقيقة الإمتحان فهو: أن يخلق فيه، أو يأمره بشيء يثقل على طباعه؛ فينظر هل يطيع، أم لا يطيع؟

ولو خلق الله ما هو خفيف على طباعه، ثم أمره بالخفيف لكان ذلك لذة له، وليس بامتحان^(١). فلما كانت هذه الدار دار امتحان، كان الواجب في صواب التدبير، أن يمزج الخير بالشر، والنفع بالضرر، والمكروه بالمحجوب، والحسنة بالسيئة، والكره المنظر بالحسن المنظر، إذ كانت الدار دار امتحان؛ لأنه^(٢) لو كان كله محبوبا كان دار الثواب، ولو كان كله مكروها، كان دار العقاب، ودار الثواب والعقاب هذه صفتها.

واعلم أنه لو^(٣) لم تُعرف علل ذلك لكان جائزا، وذلك أنه في بدي الأمر، إذا أقيمت الدلالة على أنه حكيم في نفسه وفعله، ثم دلت على أن الكل من أفعاله حكمة، استغنيت عن معرفة علله.

ومثال ذلك من الشاهد: أنا لو هجمنا على آلات من آلات الصانع، فرأينا اعوجاج المعوجات، واستواء المستويات، وصغر بعضها، وكبر بعضها، وغلظ بعضها، ورقة بعضها، فحكمنا^(٤) أن صانعها غير حكيم، لكننا جاهلين بالحكمة، نضع الحكمة في غير موضعها. بل حينئذ الواجب علينا أن نسلم للحكماء حكمتهم، ونعرف أنهم لا يفعلون شيئا من ذلك إلا لضرب من الحكمة يعرفونه، ونعلم بأن المعوج والمستوي، وكل زوج منها يصلح لعمل لا يصلح له الآخر، فحينئذ وضعنا الحكمة في موضعها. فاعرف ذلك وتبينه، تجده كما قلنا إن شاء الله تعالى.

فلما^(٥) كانت أفعال الله كلها إحسانا، أو داعية إلى الإحسان، كان تبارك وتعالى

(١) في (ب) و (د): ولم يكن بامتحان.

(٢) في (هـ): لأنه جل وعلا لو.

(٣) في (هـ): واعلم أنه ولو لم نعرف.

(٤) في (هـ): وكثرة بعضها، وقلة بعضها. وفي (ب) و (د): فحكمنا على.

(٥) في (ب) و (د): ولما.

بفعلها كلها حكيما، إذ كل ذلك حسن في العقل.

فإن قلت: لِمَ فعل الحسن في العقل؟

قيل لك: يفعل الحسن لحسنه، ولو لم يفعل الحسن في العقل لحسنه، لكان لا يترك القبيح لقبحه في العقل^(١)، وكفى بهذا القول قبحا.

[إرسال الرسل وحكمة التشريع]

قال الملحد: لقد أبلغتَ وقد بقيتَ لي مسائل.

قال القاسم عليه السلام: سل.

قال الملحد: ما الدليل على أن الصانع له رسول؟

قال القاسم عليه السلام: الدليل على ذلك أن الصانع حكيم، محسن إلى خلقه، وفي العقل أن شكر المنعم واجب، فلما كان هذا في عقولنا واجبا، وكان الله حكيما منعمًا على خلقه؛ كان من كمال النعمة أن أرسل إليهم الرسل، مع دلائل اضطرت العقول إليها، ليبين لهم كيفية شكره، لأن كيفية^(٢) شكره ليس مما يعلم بالعقل، ولا بالنفس، ولا بالحس، ولا بالظن، وإن كان في العقل جوازه. فحيث أقام لهم معهم دلائل ومعجزات، دل بها على صدقهم.

قال الملحد: كأنك تقول: إن شرائع الأنبياء خارجة عن العقول، إذ قلت: لا يُعلم كيفيتها بها^(٣).

قال القاسم عليه السلام: أما قولك: إن شرائع الرسل خارجة عن العقول إذ ليس فيها كيفيتها. فإني لم أقل لك^(٤) ليس فيها كيفيتها بته، بل اشترطتُ لك فقلت لك: إنه

(١) سقط من (هـ): في العقل.

(٢) في (هـ): كيف.

(٣) سقط من (هـ): بها.

(٤) في (هـ) و (د): أقل لك ليس فيها أن لا تكون بته.

وإن لم يكن فيها كیفیتها ففیهما جواز كونها.

قال الملحد: وكيف ذلك؟

قال القاسم عليه السلام: هو مثل ما تعرفه في الشاهد، وذلك لو أن سيداً أمر عبده ببناء دار، أو قطع شجرة، أو إعطاء عبد الله، أو ضرب زيد، فإنه ليس في العقل أن السيد يأمر به^(١)، فإذا أمر به كان في العقل أن الإثم به حسن، وأن تركه قبيح، إذا كانت^(٢) لأمر سيده عاقبة محمودة، ومرجع نفع إلى العبد، فالعقل^(٣) يجوز الأمر بكل شيء على حياله، ولا يوجب شيئاً من ذلك دون شيء، إذا كان ذلك الأمر مما ينتقل حاله في العقل، وذلك أنه قد يكون المشي إلى موضع ما حسناً في العقل، إذا كان للمشحي معنى حسن، فأما اللواتي يُدرك حكمها في العقل، فقد أدرك بأن^(٤) الأمر بها لا يأمره إلا بما هو حسن، ولا ينهى إلا عن ما هو قبيح عنده.

قال الملحد: فحدثني عن الصلاة والصيام وغيرهما من الشرائع، هل له أصل في العقل^(٥) تفرع هذا منه؟

قال القاسم عليه السلام: أجل، قد أخبرتك به آنفاً، وهو كالأمر بالمشي إلى موضع ما، وكضرب زيد، وإعطاء عبد الله، ليس له أصل في العقل^(٦)، أكثر من الإثم لأمر الحكيم، ووجه الحكمة فيه أن الأمر إنما يأمر به لينظر هل يأمر به المأمور فيجازية لذلك؟ لا سيما إذا كان الأمر مستغنياً، غير محتاج إلى ما يأمر به، وإنما يأمرهم ليمتحنهم، وليظهر بذلك أعمالهم، فإن الأمر به حسن، وعلى ذلك سبيل الشرائع كلها.

قال الملحد: خبرني عن كيفية معجزاتهم.

قال القاسم عليه السلام: هو قلب العادات، وأن لا يترك العادات جارية على

(١) أي: بعينه.

(٢) في (ب): كان.

(٣) في (ب): فإن العقل.

(٤) في (ب) و (هـ): أن.

(٥) في (هـ): هل لأمر في العقل.

(٦) في (هـ): ليس له في الأصل في العقل.

مجرها، فإذا جاء أحدهم وقال له قومه: ما الدلالة على صدقك، قال: الدليل أن الله يقلب عاداتهم، في كذا، وكذا، إلى كذا وكذا، فحينئذ يعرفون صدقه، ويضطرون إلى قبول قوله، وهذه سبيل المعجزات كلها، ومثل ذلك^(١) يفرق بين النبي والمتنبئ، وبين^(٢) الصادق والكاذب.

[الحكمة من الموت والبعث]

قال الملحد: فإنه^(٣) بقي في قلبي شبهة، فأحب أن تقلعها بحسن رأيك ونظرك.

قال القاسم عليه السلام: هاكها لله أبوك!

قال الملحد: أخبرني عن الله عز وجل، لم يميت الإنسان، ويصير تراباً، بعد أن جعله ينطق بغرائب الحكمة، وبعد هذه الصورة العجيبة البديعة؟! ولم يفني العالم كله؟! أرأيت لو أن إنساناً بنى بناء فنقضه لا معنى، هل يكون حكيماً؟!

قال القاسم عليه السلام: ليس الأمر كما ظننته، أرأيت لو أن إنساناً بنى بناء للشتاء فلما جاء وقت الصيف نقضه وبناه للصيف، هل يكون حكيماً؟

قال [الملحد]: نعم.

قال [القاسم] عليه السلام: ولم؟

قال [الملحد]: لأن الذي اتخذ للشتاء، لا يصلح للصيف، وكذلك الذي اتخذ للصيف لا يصلح للشتاء.

قال القاسم عليه السلام: وكذلك الله عز وجل، خلق الدنيا وما فيها^(٤) للإبتلاء، فإذا انتهى إلى أجله وحينه، أفناها^(٥)، ويعيدها ثانياً ﴿لِيَجْزِيَ الَّذِينَ أَسَاءُوا بِمَا

(١) في (ب): وبذلك.

(٢) سقط من (هـ): بين.

(٣) في (ب) و (د): إنه قد.

(٤) سقط من (هـ): وما فيها.

(٥) سقط من (أ) و (ج) و (هـ): وحينه. وفي (ب) و (د): يفنيها.

عَمِلُوا وَيَجْزَى الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحُسْنَى ﴿٣١﴾ [النجم: ٣١]. ولا يكون ذلك خروجاً من الحكمة، بل الحكمة أن لا يضيع الثواب والعقاب.

قال الملحد: إن التوحيد، والتعديل، والرسول، قد تكلم فيه ناس من أهل الملل^(١) وكل يشك في الميت، هل يحيى أم لا؟ وكل يجيء في ذلك بشيء، فإن دلت على ثباته، وكيفيته، لم تبق لي مسألة، وحينئذ آمنت بربي.

قال القاسم عليه السلام: أما الدلالة على ثباتها^(٢) فإني وجدت الله تبارك وتعالى حكيماً، قد امتحن خلقه، وأمرهم، ونهاهم، وكان قول من يقول بإزالة الإمتحان، داعياً^(٣) إلى الإهمال، والإهمال داعٍ إلى أن الله غير حكيم، وإذا^(٤) جاز أن يكون العالم قديماً. لأنه لا فرق بين أن يفعل من^(٥) ليس بحكيم هذا الصنع العجيب، وبين أن يقع فعل لا من فاعل، والأشياء موجودة، فتكون قديمة أزلية، لا فاعل لها.

ووجدت^(٦) هذا القول داعياً إلى التجاهل، فلما كان ذلك كذلك، صح أن الله حكيم، والحكيم لا يهمل خلقه، وإذا لم يهمل خلقه، لم يكن بد من أمر ونهي، ولم يكن بد من^(٧) مؤتمر، وغير مؤتمر، وكان من حكم العقل أن يفرق بين الولي، والعدو، ووجدنا أوليائه وأعداءه مستوية الأحوال في الدنيا، لأنه كما أن في الأعداء من هو موسر صحيح، ففيهم من هو معسر مريض، وكذلك الأولياء، فلما كانت في الدنيا أحوالهم مستوية، ولم يكن بد من التفرقة بينهما^(٨)، صح أن داراً أخرى فيها يفرق بينهم، وفيها ينشرون، إذ قد وجدت هذه الحال قد اشتملت الكل، الولي والعدو.

(١) في (ب): الملل والرسول. وفي (ج): أهل العلل. مصحفة.

(٢) في (أ) و (ب) و (ج) و (د): حياتها.

(٣) في (ب) و (د): داعية.

(٤) في (هـ): فإذا.

(٥) في (هـ): ما.

(٦) في (ب) و (هـ): وجدت.

(٧) سقط من (هـ): لم يكن بد من.

(٨) سقط من (هـ): بينهما.

وذلك قوله عز وجل: ﴿أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾ [ص:٢٨].

وأما قولك: أخبرني عن كيفيتها؟ فإن الله عز وجل جعل الروح لجسد الإنسان حياة له، كالأرض إذا اهتزت بالماء، وتحركت بالنبات، كذلك الروح إذا صار في الإنسان، صار حيا متحركا، إذا امتزج أحدهما بصاحبه.

قال الملحد: وكيف يمتزج الروح بالبدن^(١) وقد صار ترابا؟

قال القاسم عليه السلام: وكيف يمتزج الماء بالأرض الهامدة؟ إذا صارت قاحلة يابسة.

قال الملحد: هو أن يطر عليها، أو يجري فيها فيتصل أجزاء الأرض بأجزاء الماء، بالمشكلة التي بينهما، فعندها تهتز وتتحرك.

قال القاسم عليه السلام: وكذلك الروح، يرسل^(٢) إلى ذلك التراب، فيماسه ويمزجه، فحينئذ يحيى الإنسان ويتحرك. أولا ترى إلى بدء خلق الإنسان، كيف كان؟! أو ليس^(٣) تعلم أنه كان ترابا، فلما جمع الله بينه وبين روحه صار إنسانا، فأصل خلق الإنسان يدلك على آخره، أولا تسمع قوله سبحانه: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [الن:٧٩-٨٠].

قال الملحد: إنه ليس بين الروح والتراب مشكلة، فيما يُعرف!.

قال القاسم عليه السلام: فهل تعلم^(٤) بين النار والشجر الأخضر مشكلة؟

قال الملحد: نعم. وهي أنها مجموعة^(٥) من الطبائع الأربع إحداهن النار^(١).

(١) في (ب) و (د): بالجسد.

(٢) في (هـ): يوصل.

(٣) في (هـ): أولست.

(٤) في (د) و (هـ): تعرف.

(٥) في (هـ): مخلوقة.

قال القاسم عليه السلام: الله أكبر هل تعلم بين النار وبين^(١) ثلاثتها مشاكلة؟
قال الملحد: لا.

قال القاسم عليه السلام: فكيف اجتمعن؟ إنه لما جاز أن تجتمع النار مع الماء، والأرض والأهوية، بلا مشاكلة بينهن^(٢) جاز للروح مثل ذلك.

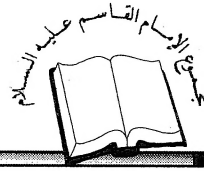
فقال الملحد عند ذلك: أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله وأن كل ما جاء به حق، وتعيست أمة ضلت عن مثلك. وأسلم وحسن إسلامه، وكان يختلف إلى الإمام أمير المؤمنين القاسم عليه السلام، ويتعلم منه شرائع الإسلام.
تمت المناظرة وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين.



(١) الطبائع الأربع هي: التراب، والماء، والنار، والهواء.

(٢) سقط من (هـ): وبين.

(٣) سقط من (هـ): بينهن.



الرد على الزنديق ابن المقفع

